2026 مركز بحوث القرآن©
جامعة ملايا، ماليزيا

دعوى تحريف القرآن الكريم: تحولات الخطاب الإمامي من النقد الداخلي إلى إلقاء اللوم(*)

مؤنس موفق الشواقفة[1]، عبد اللطيف أحمدي رمجاهي[2]،
محمد علي حنفية بن نور سيد[3]

(The Claim of Qur'anic Distortion: Transformations in Imami Discourse from Internal Critique to Attribution of Blame)

Mu'nis Mowafaq Al-shawagfih, Abdollatif Ahmadi Ramchahi, Muhamad Alihanafiah bin Norasid

ABSTRACT

This study examines the development of Imami discourse on the claim of Qur'anic distortion, beginning with early scholars such as al-Ḥurr al-ʿĀmilī, al-Majlisī, and al-Ṭabarsī, whose approaches to argumentation ranged from internal textual criticism and isnād analysis to balancing the Qur'an with transmitted reports, alongside invoking historical evidence for its preservation and compilation. These scholars showed a clear awareness of the challenges posed by the distortion claim and sought to affirm the central authority of the Qur'an within the Imami tradition, though they differed in how boldly they critiqued the relevant narrations—al-Ḥurr tending toward caution, while al-Ṭabarsī was more explicit. In contrast, some later scholars appear to have reduced their reliance on internal critique, instead attributing the issue to external factors such as Sunni discourse, the social conditions of the Shiʿa, or by drawing comparisons

(*) This article was submitted on: 20/04/2026 and accepted for publication on: 24/04/2026.

1 Department of Al-Quran and Al-Hadith, Academy of Islamic Studies, University of Malaya.
Email: 22065458@siswa.um.edu.my

2 **Corresponding Author**, Assoc. Prof., Department of Al-Quran and Al-Hadith, Academy of Islamic Studies, University of Malaya
Email: magapu2005@um.edu.my

3 Dr., Department of Al-Quran and Al-Hadith, Academy of Islamic Studies, University of Malaya.
Email: imtiaz_alhuffaz@um.edu.my

between distortion and the concept of abrogation in Sunni thought; this shift manifested in various ways, including assigning responsibility to Sunni narratives, tracing certain reports back to Sunni sources, offering sociological explanations, or reframing the discussion in comparative terms. Overall, the findings point to a gradual evolution in methods of critique among early scholars and a diversification in patterns of attribution among later ones, while underscoring the persistent concern across both phases with upholding the authority of the Qur'an and maintaining a clear relationship between the Qur'anic text and Imami narrations.

Keywords: *Qur'anic Distortion, Imamiyya, Akhbari Narrations, Shi'i Studies, Comparative Critical Analysis.*

ملخص

تتناول هذه الدراسة تطور الخطاب الإمامي تجاه دعوى تحريف القرآن الكريم، بدءًا من المتقدمين مثل الحر العاملي، المجلسي، وأبي علي الطبرسي، حيث تنوّعت وسائل الاستدلال لديهم بين نقد النصوص داخليًا، والتحليل السندي، والموازنة بين القرآن والرواية، مع الاستشهاد بالأدلة التاريخية على حفظ القرآن وتدوينه. أظهر هؤلاء العلماء وعيًا بالمشكلات التي تسببت فيها دعوى التحريف، وسعوا لتثبيت مكانة القرآن في المنظومة الإمامية، مع اختلاف درجات الجرأة في نقد الروايات، من الحذر عند الحر العاملي إلى الصراحة عند الطبرسي؛ في المقابل، لاحظت الدراسة أن بعض المعاصرين قلّ اهتمامهم بالنقد الداخلي، واتجهوا إلى إلقاء اللوم على عوامل خارجية مثل الخطاب السني، أو الظروف الاجتماعية للشيعة، أو مقارنة القول بالتحريف بالنسخ عند أهل السنة، تنوعت صور إلقاء اللوم بين تحميل الخطاب السني المسؤولية، وإرجاع الروايات إلى مصادر سنية، وتفسير الظاهرة اجتماعيًا، ونقل النقاش إلى مقارنة بين الموقفين؛ تبرز النتائج تدرج طرق النقد والاستدلال عند المتقدمين، وتنوع صور إلقاء اللوم عند المعاصرين، مع إبراز مدى اهتمام كل مرحلة بتثبيت حجية القرآن والحفاظ على وضوح العلاقة بين النص القرآني والروايات الإمامية.

كلمات دالة: تحريف القرآن، الخطاب الإمامي، النقد الداخلي، الروايات، الدراسات القرآنية.

1. المقدِّمة

من خلال تتبّع الباحث لمسار تشكّل آراء المتقدمين في مباحث علوم القرآن الكريم والقراءات القرآنية في الفكر الإمامي، ظهر له أنَّ النقد الداخلي لعب دورًا مهمًا في تشكيل الآراء المرتبطة بهذه المباحث، كرأيهم في "حجيَّة القرآن الكريم" في "نزول القرآن الكريم" ورأيهم في "الأحرف السَّبعة" ورأيهم في "اختلاف القراءات" ورأيهم في "الناسخ والمنسوخ" وغيرها، وغالبًا ما كان هذا النَّقد يتبع فترةً ممتدّة من الغلو ومُمهِّدًا الطريق نحو اعتدال فكري، كما يمكن ملاحظة أنَّ هذا النقد لم يكن وليد الرغبة في المراجعة فحسب، بل كان انعكاسًا لما يسميه الباحث "الشعور بالمأزق"، أي إدراك مفكري تلك الحقبة لوجود أزمة منهجية أو معرفية تستدعي إعادة النظر في الآراء السَابقة؛ وإنَّ سياق تشكُّل "دعوى التَّحريف" ليس استثناءً بل يمكن ملاحظةُ أنَّ هذا "الشعور بالمأزق" وما تبعه من نقد داخلي كان حاضرًا بقوة في تشكيل آراء المتقدمين حولها كما سيدرس الباحث في هذا البحث.

لقد ورث الخطاب الإمامي المعاصر الأزمة نفسها، وذات الشعور بالمأزق، ولكنَّه –لأسباب يدرسها الباحث لاحقًا– تمثَّل بشكلٍ آخر، فعلى عكس المتقدِّمين الذين دفعهم شعورٌ عالٍ بالمسؤوليَّة للنَّقد الدَّاخلي نجِد محاولات التَّنَصُّلِ من المسؤوليَّة في الدِّراسات المعاصرة، فلم يعُد الشُّغل الشَّاغل في نفي تهمة التَّحريف، بل في من يتحمل مسؤولية نشأتها ولو عن طريق اتهاماتٍ مغرضَة؛ ومن هنا نشأت ظاهرة يسميها الباحث بـ "ظاهرة إلقاء اللوم" في الدراسات الإماميَّة المعاصرة، تتمثَّلُ في إعادة تفسير

جذور القول بالتحريف بهدف تخليص المذهب من الاتهام المباشر، وقد استقرأ الباحث صورًا أربعة لهذه الظّاهرة يورِدُها مع ملاحظات نقديَّة تقويمية في مبحث منفصل.

2. منهجيَّة البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة مركَّبَة من المناهج، نظرًا لطبيعة موضوعه الذي يتناول تحوّلات الخطاب الإمامي في مسألة دعوى تحريف القرآن الكريم، حيث لا يقف عند عرض الآراء بل يحلل بنيتها الداخلية ويتتبع مسارات تطورها في سياقاتها العلميَّة الفكرية التَّاريخيَّة

المنهج الاستقرائي: المنهج الاستقرائي هو عبارة عن تلك الطريقة العملية الاستدلالية التصاعدية التي تعتمد على قاعدة تحليل (جزء– كل) و التي يقوم بها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة موضوع الدراسة و التحليل" (Jendali, 2005, p. 143) وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تتبع النصوص الإمامية المتعلقة بدعوى تحريف القرآن الكريم، وذلك من خلال جمع النصوص والروايات والمواقف المتصلة بدعوى التَّحريف من مصادرها الأصلية، ورصد طريقة تناول الإماميَّة لها في مراحل زمنية مختلفة سواء من خلال النقد الداخلي وأشكاله، أو استقراء خطاب المعاصرين خاصة ما ظهر من صور "إلقاء اللوم" وتوجيه الإشكال إلى عوامل خارجية، مما مكّن الباحث من استخلاص الأنماط العامة في تطور الموقف الإمامي من دعوى التحريف، والتمييز بين خصائص كل مرحلة واتجاهاتها.

المنهج التاريخي: "هو عملية منظمة من عمليات جمع البيانات وتقديمها بأسلوب موضوعي، وتتصل هذه البيانات عادة بأحداث الماضي، ويتم جمعها وتحليلها؛ من أجل اختبار صحة الفروض الخاصة بالظاهرة التي تتناولها الدراسة، أو أسباب تلك الأحداث، وتأثيراتها، واتجاهاتها، كما يساعد على وصف الماضي، وتحديد واقعه، بالإضافة إلى

تفسير الأحداث الحالية، وعمل توقعات عن الأحداث المستقبلية. والعديد من الباحثين المبتدئين يميلون إلى التقليل من أهمية البحث" (Gerges, 2015, p. 11)، وقد تم توظيف المنهج التاريخي لإسقاط الخطاب الإمامي الذي تمَّ استقراؤه في هذه المسألة عبر مراحله التَّاريخيَّة المختلفة، بدءًا من المتقدمين وصولًا إلى المعاصرين، مع رصد التحولات في طبيعة التعاطي مع دعوى التحريف وربطها بالسياق العلمي الفكري الذي أسهم في تشكيلها.

المنهج التحليلي: "هو المنهج الذي يقوم على تحليل الظواهر للوقوف على أبعادها المختلفة واحتمالاتها المتعددة" (Dar, 2017, p. 312)؛ وقد اعتمدت الدراسة على هذا المنهج في تتبع طريقة تعامل الإمامية مع دعوى تحريف القرآن الكريم عند كل من المتقدمين والمعاصرين؛ ففي خطاب المتقدمين تم التركيز على كيفية معالجة الروايات التي يظهر فيها تعارض مع فكرة صيانة القرآن، وذلك من خلال أدوات مثل النقد الداخلي؛ أما في خطاب المعاصرين فقد تم رصد ظاهرة "إلقاء اللوم" وتفسيرها في ضوء نظرية التنافر المعرفي (Cognitive Dissonance) لليون فستنغر، الذي يرى أن وجود أفكار غير متناسقة يسبب توترًا يدفع الشخص إلى محاولة تقليل هذا التوتر وتحقيق قدر من الاتِّساق (Festinger, 1957, p. 3).

المنهج النقدي التقويمي: "هو منهج بحثي يقوم على تحليل الظواهر والنصوص وتحقيقها، ثم تقويمها علميًا من خلال بيان جوانب القوة والضعف فيها، في ضوء معايير منهجية واضحة" (Obeidat et al., 2004, p. 217) وقد استُخدم هذا المنهج التقويمي في الحكم على طرق التعامل مع دعوى تحريف القرآن الكريم عند علماء الإمامية، من خلال تحليل آرائهم ومناقشتها وبيان مدى قوة أدلتها واتساقها. وقد شمل هذا التقويم بعض النماذج التطبيقية داخل البحث فتناول التقويم منهج الحرّ العاملي في النقد، من خلال تحليل بعض عباراته في التعامل مع روايات التحريف، وبيان مدى بروز

الصبغة الأخبارية في توجيهه للنصوص واعتماده عليها، وما يترتب على ذلك من أثر في طبيعة نقده وآلياته الاستدلالية، كما امتد التقويم إلى نقد بعض أطروحات (Raḥmatī & Modarressi)، ولا سيما قولهم بأن روايات التحريف المنسوبة إلى السيّاري قد تسربت عبر مصادر سنّية؛ حيث قام الباحث باستقراء جزء من كتاب السيَّاري، وتبيّن من خلال ذلك اعتماده على مصادر إمامية إخبارية حصراً في هذا السياق، بما يضعف هذا الادعاء.

المنهج المقارن: هي الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينها وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل" (Hamidi & Abbas, 2019, p. 17)، استُخدم هذا المنهج المقارن في إبراز الفروق بين اتجاهات العلماء الإمامية المتقدّمين والمعاصرين في التعامل مع دعوى تحريف القرآن الكريم، وذلك من خلال المقارنة بين طبيعة الخطاب في كل مرحلة، والآليات المعتمدة في معالجة الروايات، ومستوى الاعتماد على النقد الداخلي أو التوجيه التأويلي، وكذلك في طريقة توظيف المعطيات النقلية والعقلية في بناء الموقف العقدي. فقد ركّزت المقارنة على رصد التحولات في منهجية الاستدلال، ومدى الاختلاف في درجة الحذر أو الجرأة في نقد الروايات، إضافة إلى اختلاف طريقة تفسير التعارض بين النصوص ومبدأ صيانة القرآن. كما شملت المقارنة تتبع الفروق في توجيه الإشكال؛ حيث يميل الخطاب عند المتقدمين إلى المعالجة الداخلية للنصوص عبر أدوات نقدية وتوفيقية، بينما يظهر عند بعض المعاصرين اتجاه نحو توسيع الإطار التفسيري للإشكال وربطه بعوامل خارجية أو سياقات تاريخية وفكرية أوسع، بما يسمح بفهم تطور البنية الحجاجية للخطاب الإمامي عبر الزمن.

3 المناقشة والتحليل

1.3 الطَّعن في حجيَّة القرآن المستقلَّة، والتأسيس لدعوى التَّحريف

في معرض اسقراء دعوى التَّحريف، اختار الباحث أن يبدأ تتبّع هذه المسألة من مرحلة متأخرة، وتحديدًا من عصر محمد أمين الاسترآبادي (ت. 1036هـ) فبالإضافة إلى أنَّه يعتبر المؤسس للمدرسة الأخبارية في صورتها المتأخرة فقد كان تنظيره في الفوائد المدنيّة نقطةَ تحوّل في إعادة بناء العلاقة بين القرآن والرواية داخل الفكر الإمامي، فجعل الأخبارَ عن الأئمّة مدخلًا لفهم القرآن الكريم "احتياطًا"، وانطلق في بادئ الأمر من افتراضٍ يميل إلى الاحتياط وتقييد دلالة الظواهر القرآنيّة وجعلها غير كافية في ذاتها لبناء الأحكام ما لم تُضمّ إليها قرينةٌ صادرة عن المعصوم، وهذا التصوّر الذي أسسه قد أعاد ترتيب مكانة النصّ القرآني في سلَّم الاحتجاج، بحيث غدا الرجوع إلى الأخبار من باب الاحتياط مسلكًا لازمًا في فهمه ولا ينهض ظاهر القرآن لبناء الأحكام دونه، وصار محتاجًا إلى ما يعضده ويُكسبه حجّيّة معتبرة؛ وقد تجلى هذا المسلك في الفوائد المدنيّة حيث قال أنَّه: "لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر كتاب الله .... ما لم يعلم أحوالها من جهة أهل الذكر، بل يجب التوقف والاحتياط فيهما" (al-Astarābādī, 2003, p. 104).

غير أنّ القارئ يجد فيما بعد أنَّ هذا الرجوع إلى الأخبار لم يعد مجرّد احتياطٍ منهجي أو أداةً تُستخدم في بعض مواضع الاشتباه، بل اتّسع ليشمل النصّ القرآني كلّه، فالروايات المنقولة عن الأئمّة أصبحت هي المرجع في "حال الكتاب" بشكل عام محكمه ومتشابهه؛ ويتّضح هذا التحوّل في قوله: "إن من المعلوم أنّ حال الكتاب والحديث النبوي لا يعلم إلا من جهتهم، فتعيّن الانحصار في أحاديثهم" (al-Astarābādī, 2003, p. 129) فأصبحت الروايات هي الإطار العام الذي يُفهم من خلاله النصّ، كما أنّ "منظومة التحكيم" هذه لم تبقَ محصورة في القرآن فقط، بل شملت الحديث النبوي أيضًا ما يعكس اتساع النطاق ليشمل نصوص الدين كلها.

وقد وجد هذا التَّحوُّل صداه عند الفيض الكاشاني (ت. 1091هـ) حيث وافقه القول بأن ظاهر الكتاب وباطنه لا يُدرك إلا عبر الأئمة المعصومين ومن تلقّى عنهم مباشرة، فقال: "إنما يصح بالنسبة إلى من خصه الله بفهم جميع الأحكام من القرآن...ولهذا قال أمير المؤمنين عليه السلام في الحديث السابق: (فاستنطقوه) مشيرا إلى أنه لا يفهم لسانه الا أهل الله خاصة، وهذا المعنى يتكرر في كثير من مواضع تفسيره" (al-Kāshānī, 2019, p. 18)، ثم يقول في التفسير الصافي: "المقدمة الثانية في أن علم القرآن عند أهل البيت"، ويجمع فيها روايات تؤيِّد ذلك (al-Kāshānī, 1979, p. 19)؛ لكنَّه الكاشاني لم يتوقف عند هذا، بل تدَرَّجَ في الأمر وأخذ يورد روايات تزعم وقوع تحريف بالزيادة والنقص نقل كثيرًا منها من تفسير العياشي، كرواية: "لولا إنه زيد في كتاب الله ونقص ما خفي حقنا..." (al-Kāshānī, 1979, p. 41)، رابطًا بينَ فكرة إبطال الحجيَّة المستقلَّة للقرآن الكريم وبين دعوى وقوع التَّحريف فيه، مما جعل تفسير الكاشاني والنَّصوص التي أوردها في الصَّافي أساسًا لاحقًا لأوائل الكتابات حول سقوط حجية ظواهر النصوص القرآنية ومن ثم دعوى تحريف القرآن الكريم.

2.3 دعوى التحريف والنَّقد الدَّاخلي عند المتقدمين

في هذا المبحث يتناول الباحث مواقف ثلاثة من المتقدمين في الفكر الإمامي من دعوى التحريف، وقد تنوّعت هذه المواقف من محاولةٍ لإعادة توظيف القرآن داخل المنظومة الروائية عبر جعله أداة ترجيح ودعم للنصوص الحديثية، إلى مقاربةٍ نقدية اعتمدت تحليل الروايات وتمييز مستوياتها بين القطعي والآحاد والتوقف عند المشكوك فيها، ثم إلى اتجاهٍ ثالث استند إلى المعطى التاريخي في الاستدلال على حفظ القرآن منذ عهد النبي ﷺ، وهو ما يعكس اختلافًا واضحًا في زاوية النظر إلى الروايات وطبيعة توظيفها في بناء الدلالة. وتكشف هذه المحاولات، وما سبقها من محاولاتٍ عند عددٍ من المتقدمين، عن حيويةٍ في النقاش والنقد الداخلي حول هذه القضية، وعن تطوّرٍ سريع نسبيًا في أدوات

المعالجة وأساليب الاستدلال، إذ انتقل هذا المسار خلال مدةٍ محدودة إلى مرحلةٍ أكثر استقرارًا في بناء الحجج وردّ الاعتراضات، حتى تبلورت معالم النقد الداخلي وأخذت أركانه شكلًا أقرب إلى الثبات، الأمر الذي جعل الباحث يركّز على هذه المرحلة بوصفها مرحلةً مفصلية اكتملت فيها إلى حدٍّ كبير خطوط النقد، في حين اتجهت محاولات النَّقد اللاحقة إلى إعادة تقرير تلك المقدمات وتثبيتها أكثر من تقديم إضافات جوهرية جديدة.

أولًا: محاولة الحرّ العاملي (ت.1104هـ):

حين بلغ الفيض الاسترآبادي والكاشاني ذروة التشدد الإخباري، وذهبا إلى حدّ تقليص حضور النص القرآني في دائرة الحجية المستقلة، برزت إشكالية حقيقية داخل المنظومة الإخبارية تتعلق بموقع القرآن الكريم أمام النص الروائي، وهي تستدعى إعادة النظر في ترتيب مصادر التشريع والاحتجاج عن الإماميَّة، وإعادة منح القرآن حضورًا داخل البنية الأخبارية، واللافت في هذا السياق أنّ هذه المراجعة المبكرة وهذا النقد لم يصدر من خارج المنظومة الإماميَّة، بل تَشكَّل من داخلها محاولًا توجيهه المسار نحو قدرٍ من الاعتدال، بعد أن أظهر الرأي المتشدد عجزه عن استيعاب مكانة النص القرآني في البناء المعرفي الإمامي.

وعند استقراء هذا التحول الطارئ، يتبيّن أنّه كان استجابة لشعور متزايد بالمأزق المعرفي الذي وقع فيه الاتجاه الإخباري نتيجة المجازفة بإقصاء النص القرآني وتهميش دوره وتعطيل حجيَّته المستقلة، ويظهر هذا الوعي النقدي بوضوح في تساؤل الحر العاملي (1104هـ) الاستنكاري حين قال: "فما فائدة ذكر الكتاب مع العترة؟" (al-Ḥurr al-ʿĀmilī, 2022, p. 194)، وهو تساؤل يعكس إدراكًا بأن الاستمرار في هذا المسار المتعسف يؤدي إلى ما لا يمكن تعويضه بالرواية وحدها، وللإجابة عن تساؤله هذا، أورد العاملي مجموعة من الفوائد في "الفوائد الطوسيَّة (al-Ḥurr al-

(العاملي, 2022, p. 195)، والتي يرى أنها تُثبت للقرآن دورًا معتبرًا في الفكر الإمامي الأخباري، ولكنَّه في نفس الوقت الذي حاول فيه أن يمنح القرآن حضورًا وظيفيًا داخل المنظومة الأخبارية لم يرد أن يُخلّ بمرجعية الأخبار، ولم يستطع أن يتخلى عن الصَّبغة الأخباريَّة التي تعطي الرواية سلطةً وحجيَّة لا تقلُّ عن النَّص القرآني، في الجدول التَّالي يورد أهمَّ هذه الفوائد ويبيّن كيف أنَّها لم تعط القرآن الكريم الحجيَّة المطلقة:

الجدول 1: تطور النقد الداخلي عند الحرّ العاملي

	الفائدة	**الملاحظة**
الأولى	"القرآن مرجّح قوي عند تعارض أخبار العترة"	تضع هذه الفائدة القرآن الكريم كأداة ترجيح، لا كمصدر مستقل
الثَّانية	"يمكن الاحتجاج بالقرآن على العامة"	وهنا نجد أنَّه يُوظِّف القرآن الكريم كأداة ذات أهميَّة جدليَّة ، لا أنَّه ذو حجيَّة مستقلَّة
الثَّالثة	"القرآن مؤيد عظيم لأحاديث العترة"	يُعامل القرآن الكريم هنا كداعم للرواية
الرَّابعة	"القرآن فيه حكم وآداب نافعة متواترة"	يَختزل دور القرآن الكريم هنا في الوظيفة الأخلاقية والوعظية دون إبراز دوره كمصدرٍ من مصادر التَّشريع
الخامسة	"يدل القرآن على وجوب الرجوع إلى العترة في تفسيره"	وهنا يُغلق الباب مجددًا أمام استقلالية النص ويُعيده بالكامل لسلطة الرواية

بعد هذا يمكن القول بأنَّ الفوائد التي أوردها العاملي لا تجعَلُ للقرآن حجيَّةً مُستَقِلَّةً داخل الفكر الإخباري، بل تُوظّفه إمَّا بوصفه تابعًا للأخبار مؤيدًا لها، أو كأداةٍ جدليَّة، مع ذلك فإنَ العاملي يمكن عدّه من أوائل الذين حاولوا احتواء هذا المأزق الذي بدأه الاسترآبادي والكاشاني، عبر تهذيب بعض النتائج وتخفيف حدّة التلازم بين نفي

بعد هذا يمكن القول بأنَّ الفوائد التي أوردها العاملي لا تجعَلُ للقرآن حجيَّةً مُستَقِلَّةً داخل الفكر الإخباري، بل تُوظّفه إمَّا بوصفه تابعًا للأخبار مؤيدًا لها، أو كأداةٍ جدليَّة، مع ذلك فإنَ العاملي يمكن عدّه من أوائل الذين حاولوا احتواء هذا المأزق الذي بدأه الاسترآبادي والكاشاني، عبر تهذيب بعض النتائج وتخفيف حدّة التلازم بين نفي

الاستقلالية ودعوى التحريف، مع محاولةٍ لإعادة ضبط العلاقة بين النص القرآني والرواية داخل البناء الإمامي الأخباري.

ثانيا: محاولةُ المجلسي (ت.1111هـ):

مهَّدَت خطوة الحر العاملي المتواضعة الطريق لجمعٍ غفيرٍ من المعتدلين الذين نزَّهوا القرآن الكريم عن التَّحريف وأعادوا له حجيَّته في المنظومة الإماميَّة، كمحمد باقر المجلسي (1111هـ) الذي كان أكثر جرأة في التعرض لدعوى التحريف ورواياته، فهو لم يكتفِ بما فعله العاملي، بل واجه الروايات التي تتضمّن –بشكل صريح أو ضمني– دعوى التَّحريف مواجهةً مباشرة، فكان يورد في بحار الأنوار الروايات الأخبارية التي جاءت بزياداتٍ لفظية لآيات القرآن الكريم، ثم يعرض الإشكال الذي يمكن أن يترتب عليها، ومنها قوله: "كيف يصح القول بأن الذي بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان وأنتم تروون عن الأئمة عليهم السلام أنهم قرأوا: 'كنتم خير أئمة أخرجت للناس' و 'وكذلك جعلناكم أئمة وسطًا' و 'ويسألونك الأنفال' وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس؟" (al-Majlisī, 2021, 92/75)، وهو طرح يعكس وعيًا بالفرق بين ما يُفهم على أنه قراءة تفسيرية أو تأويلية وبين ما

يُحتمل أن يُفهم بوصفه إضافة نصية، مع سعيٍ إلى التمييز بين هذه المستويات داخل التعامل مع الروايات، الأمر الذي جعل موقفه يُقرأ لاحقًا ضمن اتجاهٍ يسعى إلى تثبيت سلامة النص القرآني مع الإبقاء على حضور المادة الروائية داخل عملية الفهم والتفسير. إنَّ سؤاله الصَّريح هذا يكشف عن الإشكال المعرفي الواضح الذي أحدثته هذه الروايات داخل البناء العقدي الإمامي في هذه الفترة؛ إذ إن قبولها على ظاهرها يفضي إلى التشكيك في سلامة القرآن الكريم الذي في أيدي النَّاس، وهو كما أورد الباحث يضع الخطاب الإمامي في مأزق حقيقي؛ فيقول المجلسي في الجواب عن هذا الإشكال: "إن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها، فلذلك وقفنا فيها ولم نعدل عما في المصحف الظاهر على ما أمرنا به" (al-Majlisī, 2021, 92/75)؛ ويمكن هنا ملاحظة أنَّ المجلسي قد تخلص نوعًا ما من النزعة الروائيَّة الأخباريَّة التي كانت ظاهرة في كلام العاملي، فقام بنقد سند هذه الروايات ونفي التَّعويل عليها في الاعتقاد، ووضعها في مكانها الصَّحيح الذي لا يساوي بين حجيَتها وحجيّة النص القرآني، مع محاولةٍ واضحة لضبط حدود الاستدلال بها وعدم جعلها أصلًا في بناء العقيدة.؛ والجدول التَّالي يلخص محاولة المجلسي النَّقديَّة هذه ويبيِّن التّطور النَّقدي الذي وصلَ إليه مقارنةً مع ما قامَ به العاملي:

الجدول 2: التطور النقدي عند المجلسي حول الروايات التي تشير إلى زيادات في القرآن

	العبارة	الملاحظة
الأولى	طرح المجلسي الإشكال صراحة فقال: كيف يمكن القول بسلامة القرآن مع وجود روايات تقرأ الآيات بزيادات لفظية؟	يكشف هذا الطرح عن إدراك واضح للإشكال المعرفي الذي أحدثته هذه الروايات داخل البناء العقدي الإمامي
الثَّانية	اعتبار الروايات التي تتضمن تلك الزيادات أخبار آحاد	يفتح هذا الحكم باب نقد الروايات من جهة السند وعدم التسليم بمضامينها
الثَّالثة	التوقف في هذه الروايات وعدم القطع بصحتها	يدل على الابتعاد عن التسليم الإخباري المطلق بالروايات
الرَّابعة	عدم العدول عما في المصحف الظاهر بين أيدي الناس	يثبت سلامة النص القرآني المتداول ويقدمه على هذه الروايات
الخامسة	عدم التعويل على هذه الروايات في مسائل الاعتقاد	يميز بين حجية القرآن القطعية وبين الروايات الظنية التي لا تساويه في المرتبة

ثالثا: محاولة أبو علي الطبرسي (ت.1154هـ)

يظهر في محاولة الطبرسي (ت 1154هـ) تطوّرٌ أكثر صراحة في مسار النقد الداخلي لدعوى التَّحريف؛ فقد اتجه إلى توصيف الاتجاهات التي تبنَّت دعوى التحريف قائلًا: "أما الزيادة في القرآن فمجمع على بطلانه، وأما النقصان منه فقد روى بعض أصحابنا وقوم من الحشوية أن في القرآن تغييراً ونقصاناً" (al-Ṭabarsī, 2004, 1/44)،

وهو نقد صريحٌ لناقلي روايات التَّحريف ووصف لهم بالحشو وعدم التَّمحيص، واعترافٌ يدل على وعيٍ متزايد بالمأزق المعرفي الموجود في المصادر الروائيَّة داخل هذا الباب، ومحاولةٍ لتحديد موقع هذه الأخبار داخل سلّم الحجّية وعدم منحها سلطة مطلقة في مقابل النص القرآني؛ ثمَّ حاول بعدها الموازنة بين هذا الاعتراف بوجود هذه الدَّعوى ورواياتها في المصادر الإمامية، وبين تثبيت الموقف العقدي القائل بسلامة القرآن فقال "والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه.(al-Ṭabarsī, 2004, 1/44)، ثُمَّ قامَ بالانتصار للقول بعدم وقوع التَّحريف بعدد من الأدلَّة، فقال: "وهو الذي نصره المرتضى قدس الله روحه، وذكر أن القرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجموعاً مؤلفاً على ما هو الآن عليه، واستدل على ذلك بأن القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتى عين على جماعة من الصحابة في حفظهم له"(al-Ṭabarsī, 2004, 1/45).

إنَّ محاولة الطبرسي هذه في ردِّ دعوى التحريف وتبرئة الإمامية منها، وما سبقها من محاولاتٍ عند عدد من المتقدمين، تكشف عن حيوية في النقاش والنَّقد الداخلي حول هذه القضية؛ وما يلفت النظر في هذا السياق سرعة تشكّل هذا النقد وتطوّره إذ لم تمضِ سوى مدة ليست بالطويلة بمقاييس الزمن العلمي في تلك المرحلة، بين بروز هذا الاتجاه في زمن الاسترآبادي (1094هـ) وبين ما انتهى إليه الأمر في عهد الطبرسي (1154هـ)، مع ما رافق ذلك من تحوّل تدريجي في أدوات الاستدلال وأساليب التعامل مع الروايات الإشكالية ومحاولة إعادة ضبط حضورها داخل البناء العقدي الإمامي بصورة أكثر توازنًا.

وقد اختار الباحث أن يقف عند مرحلة الطبرسي هذه إذ يبدو أن معالم هذا النقد قد اكتملت فيها إلى حدٍّ كبير، واستقرّت الأركان الرئيسة للحجج التي استندت إليها محاولات ردّ دعوى التحريف، أمَّا الكتابات اللاحقة فقد اتجهت في الغالب إلى إعادة تقرير هذه المقدمات وتأكيدها دون إحداث إضافات جوهرية تُغيّر من بنية

الاستدلال، كما يعود اختيار الباحث الوقوف عند هذا الحدّ الزمني أيضًا إلى اعتباراتٍ منهجية، منها أن هذه المرحلة تمثّل نقطة توازن واضحة بين الخطاب الروائي والخطاب النقدي، كما أنها تسمح برصد تشكّل الموقف الإمامي بصورة مكتملة، إضافةً إلى أن تتبّع المراحل اللاحقة بشكل موسّع قد يخرج الدراسة عن نطاقها التحليلي الدقيق ويحوّلها إلى رصدٍ وصفي متسع لا يخدم هدف البحث المركزي؛ والجدول التالي يقارن بين هذه المحاولات الثلاث من حيث تطور النقد الداخلي، وأساليب الاستدلال، ونتائج ذلك النَّقد:

الجدول 3: المقارنة بين المحاولات الثلاث في تطور النقد الداخلي

الشخصيَّة	طبيعة النَّقد	طريق الاستدلال والنَّقد	نتائج النَّقد
الحر العاملي(ت.1104هـ)	نقد متواضع حاول إعادة توظيف القرآن الكريم داخل المنظومة الأخبارية	طرح العاملي سؤالًا حول قيمة النَّص القرآني أمام النص الروائي، وحاول من خلال الفوائد أن يوجد له دورًا وظيفيًا، لكنَّه استخدم القرآن كأداة ترجيح ووظفه لدعم الروايات	حاول إعادة توظيف النَّص القرآني إلى المنظومة الإمامية ولو شكليًا دون أن تكون له حجيَّة
المجلسي (ت.1111هـ)	نقد موضوعي واجه فيه روايات الزيادة ودعوى التحريف بالنَّقد السَّندي	قام المجلسي بتحليل الروايات، والتمييز بين الأخبار القطعية وآحادها، التوقف عند الروايات المشكوك فيها	إثبات سلامة القرآن من دعوى التَّحريف ومن ثم نقد الروايات التي فيها زيادة لفظيَّة ومنع التعويل عليها في الاعتقاد، ورفع حجيَّة النص القرآني فوق الروايات

الطبرسي (ت.1154هـ)	نقد صارم واعتراف بوجود روايات التَّحريف في المصادر الإماميَّة، ونقد من تبنَّاها من داخل المنظومة الإماميَّة ووصفه بالحشو	الاستدلال التاريخي، وذكر أدلة الاهتمام بحفظ القرآن في عهد النبي ﷺ	تبرئة المعتدلين من الإمامية من القول بالتَّحريف، والتفريق بينهم وبين المتعصِّبين، وما تلا هذا النَّقد كان مؤكدًا لهذه المقدمات

3.3 مسألة التحريف وإلقاء اللوم عند المعاصرين

يلحظ في بعض كتابات المعاصرين نوعٌ من الفتور في متابعة هذا الاتجاه النقدي، وتقاصرٌ في الهمم عن الاستمرار في مناقشة هذه المسألة ضمن إطار النقد الداخلي الذي ظهر في المراحل المتقدمة، وقد أسهم ذلك في بروز مسلكٍ آخر في معالجة القضية، إذ لم يَعُد النقاش منصبًا على تقويم الروايات ونقدها سندًا ومتنًا، ومناقشة الأسس الحقيقيَّة التي قامت عليها هذه الدعوى، بل اتّجه نحو البحث عن عوامل خارجية تُرمى عليها دعوى التحريف، وغالبًا ما كانت هذه العوامل الخارجيَّة تُعزى إلى "مذهب العامَّة" كما يسمونها، والذي يقصدون به أهل السُّنَّة والجماعة، في محاولةٍ لتفسير نشأة الإشكال خارج البنية الداخلية للنصوص والروايات نفسها، وهو ما يعكس انتقالًا في زاوية المعالجة من النقد البناء إلى التفسير الخارجي الذي يحاول التنصُّل من واقع مصدريَّة الروايات.

ومن خلال تتبّع الباحث هذا الخطاب، تبيّن أنّ أشكال إلقاء اللوم لم تأتِ على صورةٍ واحدة، بل تجسّدت في أربعة تمثّلات رئيسة: **الأولى:** محاولةُ إرجاع القول بالتحريف إلى الروايات السنيّة القديمة، **الثانية:** تحميلُ الخطاب السنيّ مسؤوليةَ تكوين الصورة النمطية التي ربطت بين الإماميّة والتحريف، **الثالثة:** السعي إلى تفسير دعوى التحريف تفسيرًا اجتماعيًّا، بردّها إلى ظروف تاريخية ونفسية خاصة بالشيعة في عصور الاضطهاد

والتهميش، **الرابعة:** المساواة بين مبحث النسخ ودعوى التحريف؛ وسيعرض الباحثون هذه الصُّور الأربعة في هذا المبحث.

الصُّورة الأولى: محاولة تحميل الخطاب السنيّ مسؤولية تكوين الصورة النمطية التي ربطت بين الإماميَّة والتحريف

ومن ذلك ما فعله "كاظم استادى" فقد قام بإلقاء اللوم على الخطاب السُّنّي، ورغم أنه أورد هذا الكلام في "ببليوغرافيا" حول "المؤلفات الشيعية التي ردّت على مسألة التحريف"، إلا أن نتائج دراسته على ما يبدو قد أثارت حفيظَةً وحمية عنده؛ فبدل أن ينحو بتحليله ونتائجه باتجاه التَّقويم، قام بصب جام غضبه على الخطاب السني ظانًا أنه المسؤول عن الصورة النمطية التي ربطت بين الإماميَّة والتحريف، واصفًا إياه بـ"الخطاب السني المتطرّف" (al-Ustādī, Kāẓim, 2016, p. 95) دون أن يأتي بأي بأدلة على دعواه.

ويمكن تفسير ردَّة فعله هذه في ضوء نظرية "التنافر المعرفي" لعالم النفس الاجتماعي ليون فستنغر (ت.1919م)، والتي وصلت إلى أنّ تعارض النتائج مع القناعات المسبقة يولّد توترًا أسماه "التَّنافر المعرفي" يدفع إلى ردورد فعلٍ أهمُّها إعادة تأويل المعطيات ونقل موضع الإشكال إلى عامل خارجي (Festinger, 1957, p. 3)، وهو ما قام به استادي في دراسته، إذ قام بلوم الخطاب السنيّ على نشر الصُّورة النَّمطيَّة، متغافلًا عن دور النصوص الأخباريّة في تكوين هذا التصوّر ابتداءً.

الصُّورة الثانية: محاولةُ إرجاع القول بالتحريف إلى الروايات السنيّة القديمة

وصلَ إلقاء اللوم ببعض الباحثين إلى أن نسبوا روايات كتاب أحمد السيّاري (ت. 368هـ) التنزيل والتَّحريف – الذي يُعدّ أكبر مرجعٍ جمع روايات دعوى التحريف– إلى مصادر سنّية، فقالوا "بدأت روايات التحريف السُّنيَّة تشقُّ طريقها إلى المصادر

الشيعيّة عن طريق جملةٍ من الرواة أمثال: محمد السيّاري" (Raḥmatī & Modarressi, 2017, p. 204)؛ وهذا ادعاء خطير لا يثبت أمام التحقيق.

دفع هذا الادعاء الباحثين إلى القيام باستقراء شامل لكتاب السيّاري من أوّل القرآن حتى آخر سورة يوسف، فخرجوا بنتيجة قاطعة: أن السيّاري قد اعتمد على روايات لا أصل لها إلا في كتب إماميَّة سابقة ومعاصرة له، مما يثبت بوضوح أنها كانت بين يديه أو تلقّاها مشافهة، ولم يكن له أي اعتماد يذكَر على مصادر سنّية سوى في بعض المواطن التي استشهد بها على قراءات متواترة أو شاذَّة، مع اختلافٍ واضح في حجم النقل من موضعٍ إلى آخر بحسب طبيعة المادة الروائية، وهو ما يعكس نمطًا انتقائيًا في التعامل مع المادة المنقولة أكثر من كونه اعتمادًا منهجيًا شاملًا؛ يبيّن الجدول التالي أسماء بعض المؤلفين وتواريخ وفاتهم وأسماء مؤلفاتهم التي نقل عنها مع عدد المواضع المستشهد بها من أول القرآن الكريم وحتى سورة يوسف:

الجدول 4: المواضع المستشهد بها من أول القرآن الكريم وحتى سورة يوسف

*	المؤلِّف	الوفاة	الكتاب	عدد المواضع
1	سليم بن قيس	90هـ	كتاب سليم	11
2	ابن محبوب	224هـ	كتاب المشيخة	3
3	علي بن أسباط	230هـ	نوادر	6
4	الصفّار القمي	290هـ	بصائر الدرجات	37
5	علي القمي	307هـ	تفسير القمي	63

6	محمد العياشي	320هـ	تفسير العياشي	98
7	محمد الكليني	329هـ	الكافي	113
8	محمد الكشي	340هـ	كتاب الكشي	22
9	فرات الكوفي	352هـ	تفسير فرات	24
10	محمد النعماني	360هـ	الغيبة	14
11	ابن بابويه القمي	381هـ	الفقيه علل الشرائع الأمالي عيون أخبار الرضا الخصال معاني الأخبار التوحيد الاعتقادات إكمال الدين عقاب الأعمال	31 37 18 15 14 28 1 1 2 1

فكيف يُعقل بعد هذا أن يُقال إن السيّاري استند إلى مصادر سنّية؟! إنَّ مثل هذا الزعم لا يعدو أن يكون مجازفة علمية تُسقط هيبة البحث وتُظهر ضعف التمحيص، فالشواهد تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن السيّاري كان ابن بيئته الأخباريَّة، وأن رواياته لم تُستمد

إلا من كتبها، إمّا نصًّا بين يديه أو مشافهةً تلقّاها، ولم يكن لها أي صلة بالمرويات السنيّة، بل يمكن ملاحظة انسجامها الداخلي مع النسق الروائي الإمامي نفسه من حيث المفردات والبنية وطريقة الاستدلال، مما يعزز هذا الاستنتاج بشكل أوضح.

الصُّورة الثالثة: محاولة إثبات جذور إجتماعيَّة لدعوى التحريف

إنَّ إلقاء اللوم في نشأة القول بتحريف القرآن لم يتوقف عند حدود اتهام بعض باحثي الإماميَّة للمصادر السنيّة بتسريب روايات النقص والزيادة إلى التراث الإمامي، بل تجاوز ذلك إلى صياغة فرضياتٍ أكثر تعسُّفًا، فتحاول تفسير فكرة التَّحريف بمنهجٍ اجتماعي بعيدٍ عن جذورها الحقيقية؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما طرحه د. رحمتي الطباطبائي ود. السيد حسين مدرسي الطباطبائي في مجلة نصوص معاصرة، إذ ربطا بين البيئة الجغرافية للرواة وبين نشأة مرويات التحريف، فذكرا أنَّ العديد من رواة دعوى التَّحريف كانوا من أهل البصرة ذات الصبغة العثمانية، وأنّ هذا الطابع ولّد ردّة فعلٍ مذهبية دفعت الأقلية الشيعية فيها إلى ترديد تلك المرويات (Raḥmatī & Modarressi, 2017, p. 215)؛ إنَّ هذه الفرضيَّة التي فرضاها تكشف عن ميلٍ واضح إلى نقل مسؤولية نشأة دعوى التَّحريف إلى البيئة السنية المحيطة، ويُلاحظ على هذا الطرح أيضًا أنَّ أحدًا من المتقدمين الذين كانوا أكثر صراحةً وحرصًا على إثبات دعوى التحريف لم يُشر إلى هذا التفسير الاجتماعي أو يربط نشأة هذه المرويات بتلك البيئة الجغرافية أو الظروف المذهبية، مما يثير تساؤلًا عن مدى دقة هذا التحليل، ويجعله أقرب إلى محاولة استحداث تفسير جديد وإنتاج قراءة مغايرة للظاهرة، أكثر من كونه كشفًا عن أسبابها الفعلية أو جذورها المباشرة.

الصُّورة الرابعة: المساواة بين مبحث النسخ ودعوى التَّحريف

ومن هذه الصُّور أيضًا محاولةُ نقل الإشكال من الإطار الإمامي إلى الإطار السني، وذلك عبر المساواة بين القول بالتحريف وبين بعض صور النسخ التي قال بها عدد من علماء أهل السنة، ولا سيما ما عُرف بـ"نسخ التلاوة"، ويقوم هذا المسلك على الإيحاء

بأن الإشكال الذي وُجِّه إلى الإمامية في مسألة التحريف لا يختلف في حقيقته عن القول بنسخ التلاوة، وبالتَّالي فإن من يقرّ بهذا النوع من النسخ لا يسعه توجيه التهمة نفسها إلى غيره، وهو مسلكٌ يقوم في جوهره على نقل محل النزاع من بحث أصل الدعوى إلى توسيع دائرة الإشكال وتعميمه على الطرف الآخر كنوعٍ من أنواع الهروب والتَّنصُّل من مصدريَّة الروايات التي يتضمَّنت دعوى التَّحريف.

وقد وجد أصحاب هذا المسلك من المعاصرين ما يمكن أن يُستأنس به في عبارات بعض المتقدمين؛ كقول الشيخ المفيد (ت. 413هـ) في أوائل المقالات أن بعض مخالفي الإمامية قد حملوا لفظ النسخ على معنى لا يصح إطلاقه، ثم نسبوه إلى الإمامية على سبيل التشنيع، فقال: "وبعض مخالفي الإمامية حمل هذه اللفظة على المعنى الأخير الذي لا يجوز إطلاقه في حقه ونسبه إلى مذهب الإمامية بقصد التشنيع لهم في ذلك، والصحيح من ذلك ما أشرنا إليه" (al-Mufīd, 1993, p. 186)؛ ومن ذلك ما ذهب إليه جعفر السبحاني حين رأى أن القول بنسخ التلاوة عند بعض علماء أهل السنة يمثّل في حقيقته نوعًا من التغيير في النص، متسائلًا عن وجه اتهام الإمامية بالتحريف مع القول بهذا النوع من النسخ فيقول : "ومن العجب أنَّ القوم يجوزون هذا النوع من النسخ الذي هو عبارة عن نوع من التحريف ثم يتهمون الشيعة بالتحريف" (al-Subḥānī, Jaʿfar, 2011, p. 250).

إنَّ هذا النَّوع من خلق الجدل يُفضي إلى إضاعة الجهود البحثيَّة وتشتيت مسارها، إذ يحوّل النقاش من مساءلة الروايات المنسوبة إلى التراث الإمامي وتقويمها وضبط التَّعاطي معها إلى مقارناتٍ جدلية جانبية، تُنتج سجالًا أكثر مما تُنتج معرفةً أو تقويمًا علميًّا للمسألة.

4.3 ظاهرة إلقاء اللوم في ضوء نظرية التنافر المعرفي

إنَّ توظيف هذه النظرية في تحليل صور "إلقاء اللوم" يُراد به تجنّب إصدار أحكامٍ انطباعية أو قراءاتٍ قائمة على التقدير الشخصي، والاستناد بدلًا من ذلك إلى إطارٍ نظريٍّ يفسّر آليات تشكّل هذه الظاهرة بما يجعل تحليلها أقرب إلى التفسير المنهجي المنضبط؛ وعليه فيمكن تفسير الصور الأربع لظاهرة "إلقاء اللوم" في الدراسات الإمامية المعاصرة في ضوء نظرية "التَّنافر المعرفي" "Cognitive Dissonance" التي صاغها Leon Festinger (ت. 1989م)؛ وتقوم نظريته هذه على أن "وجود علاقات غير منسجمة بين المعارف يولِّد حالة من التوتر، تدفع الفرد إلى البحث عن الاتساق" ويعرّف فستنغر التنافر بأنه "وجود علاقات غير متلائمة بين المعارف" (Festinger 1957, p. 3)، ويؤكد أن هذه الحالة "تُعدّ عاملًا دافعًا قائمًا بذاته" يدفع الفرد إلى نشاط يهدف إلى تقليلها وتحقيق الانسجام.

وتتضح آلية هذا الدافع في الفرضيتين الأساسيتين اللتين يقررهما "فستنغر" حيث يرى أن "وجود التنافر، لكونه غير مريح نفسيًا، يدفع الفرد إلى محاولة تقليله وتحقيق الاتساق" (Festinger, 1957, p. 3)، كما يدفع الفرد "لتجنب المواقف والمعلومات التي من شأنها زيادة التنافر المعرفي" (Festinger, 1957, p. 3) وانطلاقًا من ذلك، يمكن قراءة صور "إلقاء اللوم" الأربع التي استقرأها الباحث عند المعاصرين من الإماميَّة بوصفها استجابات معرفية تهدف إلى تقليل هذا التوتر والتَّنافر المعرفي كالتَّالي:

- في الصورة الأولى، المتمثلة في تحميل الخطاب السني مسؤولية الصورة النمطية، يظهر اتجاه إلى نقل مركز الإشكال إلى الخارج، وهو ما ينسجم مع آلية تجنُّب التنافر المعرفي عبر تفادي المعطيات التي تعمّق الإشكال الداخلي، واستبدالها بتفسير خارجي يخفف من حدّته.
- أما في الصورة الثانية، التي تقوم على إرجاع روايات التحريف إلى مصادر سنية، فتتكشَّف محاولة لإعادة بناء العلاقة بين المعارف المتنافرة، ويُعاد تفسير مصدر

الروايات بما يحقق قدرًا من "الاتساق المعرفي"، بدل الإقرار بوجودها في البنية الإمامية

- وفي الصورة الثالثة حيث يُفسَّر القول بالتحريف "تفسيرًا اجتماعيًا"، يظهر توسيع لدائرة التفسير من النص إلى البيئة المحيطة به والتي نشأ فيها، بما ينسجم مع ما يذكره فستنغر من أن التنافر يمكن أن يُعالَج عبر إدخال عناصر تفسيرية جديدة تُعيد تنظيم العلاقة بين المعارف، وهنا يتم تحويل الإشكال من كونه ناتجًا عن بنية نصية إلى كونه انعكاسًا لظروف اجتماعية وتاريخية، بما يخفف من حدة التوتر المرتبط بالنصوص.
- أما الصورة الرابعة، المتمثلة في المساواة بين دعوى التحريف وبعض صور النسخ التي يقول بها اهل السنَّة والجماعة، فتعكس آلية أخرى لتقليل التنافر تقوم على إعادة تأطير الإشكال ضمن سياق أوسع، بحيث لا يبقى خاصًا ببيئة معينة، بل يصبح جزءًا من ظاهرة أعم؛ وهذا يتوافق مع تصور فستنغر الذي جعل الرَّغبة الملحَّة لتتفريع المشكلة وتشتيتها هروبًا من عدم الارتياح لهذا التَّنافر "بالجوع" (Festinger, 1957, p. 3)

وعليه، فإن هذه الصور الأربع، على اختلاف مظاهرها، يمكن ردّها إلى بنية تفسيرية واحدة، قوامها السعي إلى تقليل التنافر الناتج عن "علاقات غير منسجمة بين المعارف".

5 الخاتمة والنَّتائج

وفي ختام هذا المبحث يعرض الباحثون في الجدول التالي مقارنةً بين الجهود النقدية عند المتقدّمين وبين كتابات المعاصرين في معالجة دعوى التحريف، بهدف إبراز الفروق المنهجية ومسارات التحوّل في طبيعة التناول بين المرحلتين.

وجه المقارنة	المحاولات النَّقديَّة المتقدمة	محاولات المعاصرين

	(الحر العاملي/ المجلسي/ الطبرسي)	(صور إلقاء اللوم الأربع)
طبيعة الخطاب	نقد داخلي للإشكال الذي أحدثته روايات التحريف داخل التراث الإمامي	نقل المسؤولية عن التراث الإمامي وإلقاء اللوم على جهات أخرى
المنهج المتبع	مواجهة الروايات المشكلة، ونقدها أو التوقف فيها	تفسير وجود الروايات بإرجاعها إلى أسباب خارجية
التعامل مع الروايات	التمييز بين الروايات، واعتبار بعضها أخبار آحاد أو غير معتمد	الإبقاء على الروايات مع تفسير سبب وجودها أو نسبتها لغير الإمامية
موقع الإشكال	الاعتراف بوجود إشكال داخل المصادر الروائية والسعي لمعالجته	نقل الإشكال خارج المنظومة الإمامية
النتيجة المنهجية	تأسيس نقد داخلي يسعى إلى تثبيت سلامة القرآن	بناء خطاب جدلي مقارن، لا يهدف سوى إلى تخليص المذهب من دعوى التحريف عبر إلقاء اللوم

ومن أهمَّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

1. أسس كلٌ من الاسترآبادي والكاشاني لفكرة أن حجيّة القرآن مرتبطة بالرواية، مما مهد لاحقًا لدعوى التحريف.
2. حاول الحر العاملي إعادة توظيف القرآن تدريجيًا داخل المنظومة الإمامية، باستخدامه كأداة ترجيح وداعم للروايات، لكنه لم يمنحه حجيّة مستقلة كاملة.

3. تجاوز المجلسي النهج السابق، فميّز بين الأخبار القطعية وآحادها، ونقد الروايات التي تضمنت زيادات لفظية، مؤكّدًا سلامة النص القرآني المتداول ووضع الروايات الظنية في مرتبتها الصحيحة.
4. أكمل أبو علي الطبرسي مرحلة النقد الداخلي، موازنًا بين الاعتراف بوجود روايات التحريف وبين نفي كونها معتبرةً عند الإماميَّة، واستند إلى أدلة تاريخية على حفظ القرآن في عهد النبي ﷺ، مؤكدًا حجيّة النص القرآني فوق الروايات.
5. أظهر المتقدمون وعيًا بالمأزق المعرفي بين النص القرآني والرواية، وسارعوا للرد على دعوى التحريف دون تهاون، ما أرسى أركان النقد الداخلي الإمامي في وقت قصيرٍ جدًا بالنسبة للحقبة الزمنيَّة التي نشأت فيها الدَّعوى
6. أظهر المعاصرون فتورًا في متابعة هذا النقد، وتحول تركيزهم إلى عوامل خارجية، مثل تحميل الخطاب السني مسؤولية الربط بين الإمامية والتحريف، دون تقويم مباشر للروايات الإمامية.
7. بعض المعاصرين نسبوا روايات التحريف إلى المصادر السنية القديمة، بينما التحقيق المباشر أظهر اعتمادها على المصادر الإمامية السابقة والمعاصرة، ما يدل على ضعف تمحيص هؤلاء الباحثين.
8. حاول بعض المعاصرين تفسير نشأة دعوى التحريف تفسيرًا اجتماعيًا، وربطوا انتشار الروايات بالبيئة العثمانيَّة مما حول النقاش من نقد النصوص والأسباب الحقيقيَّة إلى فرضيات خارجية.
9. بعضهم ساوى بين دعوى التحريف ونسخ التلاوة عند أهل السنة، مما خلق جدلًا مقارنًا بدلاً من التركيز على تقويم الروايات الإمامية والنقد الداخلي.
10. توضح هذه المراحل أن المتقدمين ركزوا على ضبط العلاقة بين النص القرآني والرواية عبر النقد، بينما مال المعاصرون إلى البحث عن عوامل خارجية لتبرير دعوى التحريف بدل معالجة النصوص داخليًا.

11. يعكس التدرج التاريخي أن التطور في وسائل الاستدلال عند المتقدمين كان أكثر منهجية واتساقًا، في حين أنّ تنوع صور إلقاء اللوم عند المعاصرين كشف عن فتور ومحاولة لتحويل النقاش إلى جدل.
12. تُظهر نتائج البحث أن تحوّل بعض الدراسات الإمامية من النقد الداخلي إلى "إلقاء اللوم" يمكن تفسيره بوصفه استجابةً لتقليل التنافر المعرفي، عبر نقل الإشكال إلى عوامل خارجية بدل معالجته داخل البنية النصية للروايات.

المصادر والمراجع

REFERENCES

Al-Astarābādī, M. A. (2003). *Al-Fawāʾid al-Madaniyyah.* Qom, Iran: Muʾassasat al-Nashr al-Islāmī.

Al-Ḥurr al-ʿĀmilī. (2022). *Al-Fawāʾid al-Ṭūsiyyah*. Beirut, Lebanon: Dār al-Aʿlamī.

Al-Kāshānī, al-Fayḍ. (2019). *Al-Uṣūl al-Aṣīlah*. Qom, Iran: Library of Grand Ayatollah al-Marʿashī al-Najafī.

Al-Kāshānī, al-Fayḍ. (1979). *Al-Tafsīr al-Ṣāfī*. Beirut, Lebanon: Muʾassasat al-Aʿlamī.

Al-Majlisī, M. B. (2021). *Biḥār al-Anwār. Beirut, Lebanon: Dār al-Aʿlamī.*

Al-Mufīd, al-Shaykh. (1993). Awāʾil al-Maqālāt. Beirut, Lebanon: Dār al-Mufīd for Printing and Publishing.

Al-Subḥānī, Jaʿfar. (2011). *Al-Manāhij al-tafsīriyyah fī ʿulūm al-Qurʾān*. Qom, Iran: Muʾassasat al-Imām al-Ṣādiq.

Al-Ṭabarsī, Abū ʿAlī. (2004). *Majmaʿ al-bayān fī tafsīr al-Qurʾān*. Beirut, Lebanon: al-Aʿlamī

Dar, Mohamed. (2017). *Manāhij wa ʿayyināt wa adawāt al-baḥth al-ʿilmī. Al-Ḥikma Journal for Educational and Psychological Studies*, Algeria, 309–325.

Festinger, L. (1968). A Theory of Cognitive Dissonance. Stanford University Press.

Gerges, Nabil Saad Khalil. (2015). *Al-manhaj al-tārīkhī aw al-istirdādī fī dirāsat al-tarbiyah al-muqāranah. Journal of Comparative and International Education*, 11.

Hamidi, Khalid & Abbas, Muhammad Khudayir. (2019). *Muḥāḍarāt fī al-maktaba wa manhaj al-baḥth*. Najaf, Iraq: Maktabat al-Nayzar lil-Ṭibāʿa.

Jendali, Abdel Nasser. (2005). *Taqniyāt wa manāhij al-baḥth fī al-ʿulūm al-siyāsiyyah wa al-ijtimāʿiyyah*. Algiers, Algeria: Diwan al-Matbūʿāt al-Jāmiʿiyyah.

Obeidat, D. et al. (2004). *Al-Baḥth al-ʿIlmī: Mafhūmuhu wa Adawātuhu wa Asālībuh [Scientific Research: Its Concept, Tools, and Methods].* Amman, Jordan: Dar al-Fikr.

Raḥmatī al-Ṭabāṭabāʾī, Ḥ., & Modarressi, Ḥ. (2015). *The Theory of Qur'anic Distortion between Past and Present*. Beirut, Lebanon: Nuṣūṣ Muʿāṣirah.

Raḥmatī, Ḥ., & Modarressi, Ḥ. (2017). *The Theory of Qur'anic Distortion between Past and Present. Nuṣūṣ Muʿāṣirah*, 9(35–36), 204.

Ustādī, K. (2016). *A Bibliography of Shiʿi Tafsīr*. Tehran, Iran: Dār al-Fikr.